ويفن (Wavin) أحكام وشروط البيع

أن أي توريد أو توفير للمنتجات و / أو الخدمات (على النحو المحدد لكلاً منها في أدناه) من قبل العضو في مجموعة "ويفن" (Wavin) المشار له في طلب الشراء (على النحو المحدد أدناه) ("البائع") إلى الشخص أو المتجر أو الشركة التي تشتري المنتجات و / أو الخدمات المقدمة من البائع، ويشار له ("العميل") (يُشار لأي منهما أيضاً باسم "الطرف"، ويُشار لهما مجتمعين باسم "الطرفين")، سوف تخضع لأحكام وشروط البيع العامة هذه ("الأحكام والشروط") وتشكل الاتفاق الكامل والحصري بين البائع والعميل. أن الاتفاق (على النحو المحدد أدناه) يحل محل أي اتفاقات سابقة أبرمت بين الطرفين. أن أي شروط إضافية أو مختلفة يقترحها العميل (بما في ذلك أي أحكام وشروط عامة للشراء تخص العميل) ويسعى إلى فرضها أو دمجها في الاتفاق مع البائع تكون مرفوضة بشكل صريح، بصرف النظر عما إذا كان العميل يشير إلى تلك الشروط في طلب عرض السعر، أو في أي مراسلة أخرى موجهة إلى البائع أو غير ذلك، ولن تكون مثل هذه الشروط ملزمة للبائع ما لم يتم قبولها كتابياً صراحةً من قبل الممثل المعتمد للبائع مع الإشارة المحددة إلى تلك الشروط.

1. تعاريف

1.1 في هذه الأحكام والشروط، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة إزاء كلاً منها:

الاتفاق: يُقصد بها طلب الشراء، جنباً إلى جنب مع هذه الأحكام والشروط.

القانون المعمول به: يعني أي قانون أو تشريع أو أمر أو مرسوم أو حكم أو أمر قضائي أو ترخيص أو تصريح أو مصادقة أو موافقة أو اتفاق أو لائحة أو تفسير أو معاهدة أو حكم أو إجراء تشريعي أو إداري لسلطة حكومية مختصة، والتي تنطبق على توريد أو توفير المنتجات و / أو الخدمات.

العميل: ورد تعريفه في المقدمة.

المنتجات المصنعة مسبقاً: تعني أي منتجات تم تصنيعها أو تجميعها مسبقاً وفقاً لمواصفات يقدمها العميل.

المنتجات: تعني البضائع والمواد والأشياء المادية الأخرى التي وافق البائع على توريدها للعميل بموجب الاتفاق.

طلب الشراء: يُقصد به طلب العميل للحصول على المنتجات أو الخدمات المقدمة وفقاً للمادة (2).

البائع: ورد تعريفه في المقدمة.

الخدمات: تعني الخدمات (بما في ذلك الخدمات الرقمية) التي وافق البائع على أدائها للعميل بموجب الاتفاق.

الأحكام والشروط: ورد تعريفها في المقدمة.

2.1 الإشارات التي ترد في الاتفاق

(أ) أن الإشارة إلى "الشخص" تعني الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو كيان غير مدمج (سواء كان له شخصية قانونية منفصلة أم لا).

(ب) تشمل الإشارة إلى "الطرف"، خلفائه والمتنازل لهم.

(ج) الإشارة إلى التشريع أو النص التشريعي هي إشارة إليه بصيغته المعدلة أو المعاد سنّها. تشمل الإشارة إلى التشريع أو النص التشريعي جميع التشريعات الثانوية والملحقة الصادرة بموجب ذلك التشريع أو النص التشريعي.

(د) أي عبارة تتبع المصطلحات "بضمها"، "تتضمن"، "على وجه الخصوص"، "على سبيل المثال" أو أي تعبير مشابه، ينبغي تفسيرها على أنها توضيحية ولا تقيد معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف أو العبارة أو المصطلح الذي يسبق تلك المصطلحات.

(هـ) تشمل الإشارة إلى "كتابي: أو "كتابياً" الفاكس والبريد الإلكتروني.

(و) تشكل المقدمة جزءاً من هذه الأحكام والشروط.

3.1 أن الأحكام الخاصة بكل بلد، المنصوص عليها في الملحق (1) قد دُمجت بموجبه في هذه الأحكام والشروط. في حالة وجود تعارض بين شرط يرد في طلب الشراء، وفي الأحكام الخاصة بالبلد، وهذه الأحكام والشروط، فإن الشرط الوارد في الوثيقة المذكورة أو لا سوف تسود. في حالة وجود تعارض بين شرط مترجم في طلب الشراء أو في هذه الأحكام والشروط وما يعادله باللغة الإنجليزية، فإن الشرط المعادل باللغة الانجليزية هو الذي يسود.

2. طلبات الشراء

1.2 تنطبق هذه الشروط والأحكام على طلبات الشراء. أن أي شروط إضافية أو مختلفة يقترحها العميل (بما في ذلك أي شروط عامة وأحكام وشروط الشراء الخاصة بالعميل) التي يسعى العميل إلى فرضها أو دمجها، سوف تواجه بالرفض الصريح، بصرف النظر عما إذا كان العميل يشير إلى هذه الشروط في طلب عرض الأسعار أو في أي اتصال آخر موجه إلى البائع أو غير ذلك. ولن تكون مثل هذه الشروط ملزمة للبائع ما لم يتم قبولها صراحةً كتابياً من قبل الممثل المعتمد للبائع مع الإشارة الصريحة إلى هذا الشرط.

2.2 يجوز للعميل إرسال طلبات الشراء للمنتجات والخدمات إلى البائع. يُعتبر كل طلب شراء عرضاً منفصلاً من قبل العميل لشراء المنتجات أو الخدمات وفقاً لشروط هذا الاتفاق، والتي يحق للبائع قبولها أو رفضها وفقاً لتقديره الخاص – ينطبق كذلك أيضاً في حالة قيام العميل بإرسال طلب شراء إلى البائع بعد تلقيه عرض سعر منه. لا يجوز الاتفاق على طلب الشراء، ولا يتم إبرام اتفاق إلا عند تحقق أي من الشرطين التاليين، أيهما أقرب (أ) تأكيد البائع على أمر شراء صادر عن العميل كتابياً، أو (ب) بدء البائع في تنفيذ طلب الشراء المعني. مع عدم الإخلال بما سبق، يجوز للبائع مطالبة العميل بطلب الحد الأدنى من الكمية أو القيمة لكل طلب شراء.

3.2 لا يجوز تعديل طلبات الشراء أو إلغاؤها أو إعادة جدولتها بدون موافقة كتابية مسبقة من البائع. يجب تقديم جميع طلبات الشراء كتابياً ويجب أن تحدد المنتجات والخدمات والكميات الإجمالية للوحدات، والارقام الخاصة لكل منتج والأسعار المعمول بها وتواريخ التسليم المطلوبة للمنتجات أو الخدمات التي يتم شراؤها. يجوز للبائع تحديد بعض المنتجات والخدمات على أنها غير "قابلة للإلغاء وغير قابلة للإرجاع" ("NCNR") وفقاً لتقديره، ويخضع بيع هذه المنتجات لأي شروط وأحكام خاصة واردة في تأكيد موافقة البائع على طلب الشراء أو في خطاب "عدم الإلغاء وعدم الإرجاع" (حسب الاقتضاء)، التي يجب أن تسود وتحل محل أي أحكام وشروط غير متسقة واردة هنا أو في أي مكان آخر. ما لم يرفض العميل على الفور أي من هذه الأحكام والشروط الخاصة، فإن هذه الأحكام والشروط تعتبر مقبولة من قبل العميل. المنتجات المصنعة مسبقاً غير قابلة للإلغاء وغير قابلة للإرجاع بأي حال من الأحوال.

3. الأسعار

1.3 أسعار المنتجات و / أو الخدمات هي تلك الأسعار المنصوص عليها في الاتفاق، أو إذا لم يتم تحديد سعر في الاتفاق، فإن السعر المحدد في قائمة الأسعار المنشورة للبائع تعتبر سارية المفعول اعتباراً من تاريخ طلب الشراء. يجب على العميل بالإضافة إلى ذلك دفع المبالغ على النحو المنصوص عليه في الاتفاق (بضمنها تلك المشار إليها في الفقرتين (1.5) و (11) من هذه الأحكام والشروط). إذا حدث، بعد إبرام الاتفاق، تغيير في أسعار المواد الخام، أو تكاليف العمالة أو التصنيع، أو حصلت تقلبات في أسعار الصرف، أو زيادات في الضرائب، أو الأجور، أو الرسوم، أو أقساط التأمين من أي نوع، سواء كانت مفروضة من قبل الحكومة أم لا، يحق للبائع تعديل السعر المتفق عليه من جانب واحد. إذا مارس البائع هذا الحق ورغب في زيادة السعر المتفق عليه في غضون ثلاثة أشهر من إبرام الاتفاق، يحق للعميل إنهاء العمل بالاتفاق في غضون اسبوعين (2) بعد إعلان الزيادة في السعر. لا يحق للعميل المطالبة بأي تعويض من البائع بسبب هذه الزيادة. تنتهي صلاحية عروض الأسعار تلقائياً خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إصدارها، أو كما هو محدد في عرض الأسعار. يوافق العميل على أنه يجوز للبائع فرض رسوم على دراسة طلبات الشراء التي تقل عن الحد الأدنى للكمية أو قيمة الطلب، والتي يجب تضمينها في طلب الشراء. يحتفظ البائع بالحق في تقييم وفرض رسوم التعجيل لطلبات الشراء المطلوب شحنها قبل المواعيد المنشورة أو المتفق عليها.

2.3 أن السعر الوارد في الاتفاق يفترض ويتوقف على الفهم بأن توريد البائع لأي منتجات و / أو خدمات بموجب هذا الاتفاق إلى العميل لا يخضع لأية التزامات مباشرة أو غير مباشرة تُفرض على البائع و / أو أي آلية تعويض أو مشاركة صناعية أو أي حدث آخر من شأنه أن يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة سعر التكلفة للمنتجات و / أو الخدمات ("التزامات الأسعار الإضافية"). في حالة فرض التزامات الأسعار الإضافية، تخضع الأسعار والبنود والشروط الواردة في الاتفاق للمراجعة ويحتفظ البائع بالحق في إعادة التفاوض مع العميل بشأن الأسعار والبنود والشروط الواردة في الاتفاق. لا يتحمل

البائع أي التزامات بتوريد أي منتجات و / أو خدمات بموجب الاتفاق إلى العميل إذا لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق إضافي بشأن الأسعار والبنود والشروط المعدلة بسبب التزامات الأسعار الإضافية المفروضة.

4. شروط الدفع

1.4 تاريخ استحقاق الدفع.

يحق للبائع إرسال فاتورة للعميل مقابل المنتجات والخدمات قبل، أو عند، أو في أي وقت بعد الانتهاء من التسليم. يكون الدفع مستحقاً في موعد لا يتجاوز 30 (ثلاثين) يوماً تقويمياً من تاريخ الفاتورة ما لم تشير الفاتورة إلى فترة سداد أخرى، أو يتم إرساله إلى العميل كتابةً بطريقة أخرى. يجوز تحرير فواتير منفصلة للشحنات الجزئية. يجوز للبائع إرسال الفواتير إلكترونياً وهو غير ملزم بتقديم نسخة ورقية من الفاتورة.

2.4 عملة الفاتورة والتصحيح والدفع:

يجب أن تكون المدفوعات بالعملة المحددة في الفاتورة أو على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، ويجب أن تكون كاملة غير منقوصة وأن تكون مصرحاً بها عن طريق تحويل الأموال إلكترونياً إلى الحساب المصرفي الذي يحدده البائع كتابةً. لا يُسمح بالدفع عن طريق بطاقة الائتمان، ما لم يوافق البائع على خلاف ذلك كتابةً. إذا أنشأ البائع بوابة للدفع، يجب على العميل الدفع للبائع من خلال هذه البوابة عند توجيهه من قبل البائع. يجب أن تكون المنازعات المتعلقة بالفواتير حسنة النية وأن تكون مصحوبة بمعلومات داعمة مفصلة، وتعتبر هذه الاعتراضات متنازل عنها بعد انقضاء 15 (خمس عشرة) يوماً تقويمياً بعد تاريخ الفاتورة. يحتفظ البائع بالحق في تصحيح أي فواتير غير دقيقة. يجب دفع أي فاتورة مصححة بحلول تاريخ استحقاق دفع الفاتورة الأصلي أو تاريخ السداد المدرج في الفاتورة المصححة، أيهما أحدث. يجب على العميل دفع المبلغ غير المتنازع عليه للفاتورة خلال تاريخ استحقاق دفع الفاتورة الأصلي أو خلال فترة السداد المدرجة في الفاتورة المصححة، أيهما يأتي لاحقاً. في حالة وجود دفعة زائدة، يتم تعويض المبلغ الزائد مقابل الفواتير المستقبلية الصادرة عن البائع أو يتم ردها بطريقة أخرى وفقاً للشروط التي يحددها البائع. يجب دفع جميع المبالغ المستحقة بموجب الاتفاق بالكامل دون أي مقاصة أو مطالبة مقابلة أو خصم أو اقتطاع (بخلاف أي خصم أو استقطاع للضريبة كما هو مطلوب بموجب القانون المعمول به).

3.4 السداد المتأخر: إذا فشل العميل في الوفاء بالتزامات الدفع في الوقت المناسب تجاه البائع أو لأي من الشركات التابعة

للبنائين مقابل أي مبلغ غير متنازع عليه بغض النظر عما إذا كان بموجب الاتفاق أو بموجب أي عقد آخر مع البائع أو أي من الشركات التابعة للبائع، يجوز للبائع، وفقاً للخيار الوحيد المتاح أمامه وحتى سداد جميع المبالغ المستحقة والرسوم المتأخرة، إن وجدت، أن يقوم بما يلي: (1) أن يُعفى من التزاماته فيما يتعلق بالضمانات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المدد الزمنية، ودعم توفير قطع الغيار والمهل الزمنية بموجب أي عقد (بما في ذلك الاتفاق)؛ (2) رفض معالجة أي ائتمان يحق للعميل الحصول عليه بموجب أي عقد (بما في ذلك الاتفاق)، (3) خصم أي رصيد أو مبلغ مستحق على البائع أو على أي من شركاته التابعة، للعميل من أي مبلغ مستحق للبائع أو أي من الشركات التابعة له، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المبالغ المستحقة بموجب أي عقد (بما في ذلك الاتفاق) بين الطرفين أو مع الشركات التابعة للبائع؛ (4) حجب الأداء والشحنات المستقبلية إلى العميل يكون البائع أو أي من شركاته التابعة ملزمين بها بموجب أي عقد (بما في ذلك الاتفاق)؛ (5) الإعلان بأن أداء العميل يمثل انتهاكاً للاتفاق، وإنهاء أي من أو جميع العقود الأخرى المبرمة مع البائع أو أي من الشركات التابعة للبائع؛ (6) استرجاع المنتجات التي لم يتم سداد ثمنها؛ (7) تسليم الشحنات المستقبلية بموجب أي عقد (بما في ذلك الاتفاق) على أساس الدفع النقدي عند الطلب أو الدفع النقدي مقدماً إلى البائع؛ (8) فرض رسوم السداد المتأخر على المبالغ المستحقة بمعدل 2٪ شهرياً أو الحد الأقصى للنسبة التي يسمح به القانون المعمول به، إذا كان أقل، لكل شهر أو جزء منه؛ (9) تحميل رسوم التخزين أو رسوم نقل المخزون على المنتجات؛ (10) استرداد جميع تكاليف التحصيل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحاماة المعقولة؛ (11) إذا فشل العميل في الوفاء بالدفع استناداً إلى جدول الدفع، يجوز للبائع تعجيل جميع المدفوعات المتبقية والإعلان عن إجمالي الرصيد المستحق والواجب السداد؛ (12) أن يقرر أن أي مكافأة مبيعات سنوية أو خطة الخصم، تكون مستحقة وواجبة الدفع فقط بعد وفاء العميل بجميع التزاماته تجاه البائع؛ (13) مطالبة العميل بدفع أي تكاليف قضائية وغير قضائية يتكبدها البائع، والتي يجب ألا تقل عن ما يعادل 15٪ من المبلغ المستحق، مع مراعاة حد أدنى قدره 250 يورو، أو الحد الأقصى للمعدل المسموح به بموجب القانون، إذا كان أقل؛ و (14) الجمع بين أي من الحقوق وسبل الانتصاف المذكورة أعلاه على النحو الذي يسمح به القانون المعمول به. وتضاف سبل الانتصاف المذكورة أعلاه إلى جميع سبل الانتصاف الأخرى المتاحة قانوناً أو ضمن قواعد العدالة الأخرى.

5. التسليم

1.5 شروط التسليم. يتفق الطرفان (البائع والعميل) في طلب الشراء على شروط التسليم، بما في ذلك طريقة التسليم. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في طلب الشراء، فإن شروط التسليم المعمول بها هي (Incoterms® 2020)، (أي أن المشتري يتحمل مسؤولية تحميل البضائع من موقع البائع، كالمصنع والمستودع، ونقلها إلى الوجهة المقصودة). ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً، يكون العميل مسؤولاً عن تكاليف وترتيبات كافة أعمال التأمين والتحميل والنقل وتفرغ المنتجات والترتيب لها في مكان التسليم والرسوم والضرائب وإكمال جميع وثائق تخليص الصادرات. كما يتحمل العميل جميع رسوم النقل والرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى المطلوبة في التخليص الجمركي للاستيراد. يدفع العميل جميع تكاليف النقل (بما في ذلك التأمين والضرائب والرسوم الجمركية) ويتحمل تكلفة أي مطالبات يتم تقديمها إلى الناقل أو الشركة الناقلة. عند قيام العميل بترتيب شحن التصدير، ينبغي أن يقدم دليلاً للبائع على أن التصدير مقبولاً لدى السلطات الضريبية والجمركية ذات الصلة. تعتبر تكاليف التغليف القابل للاستخدام مرة واحدة مدرجة في السعر. لا يتم تضمين تكلفة التغليف القابل لإعادة الاستخدام في السعر ويتم احتسابها بشكل منفصل.

2.5 الشحن. يقوم البائع بجدولة التسليم وفقاً لمهلة التسليم المعلنة، ما لم يوافق البائع كتابياً على تاريخ تسليم مختلف. أن جميع تواريخ الشحن والتسليم تقريبية وتعتمد على توفر المواد في ذلك الوقت بما في ذلك المواد الخام وجدول الإنتاج الراهنة والاستلام الفوري أو السريع لجميع المعلومات المطلوبة من العميل. لا يجب أن يكون وقت التسليم عاملاً حاسماً (جوهرياً). لن يكون البائع مسؤولاً عن أي ضرر أو خسارة أو خطأ أو نفقات ناجمة عن التأخير في الشحن، بما في ذلك التأخير أو الخسارة الناجمة عن القوة القاهرة أو فشل العميل في تزويد البائع بإرشادات التسليم المناسبة أو أي تعليمات أخرى ذات صلة بتوريد المنتجات أو الخدمات. تُعتبر الطلبات مكتملة عند شحن الكمية المحددة في أمر الشراء. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتم شحن جميع المنتجات في موعد لا يتجاوز عام واحد من تاريخ قبول البائع لطلب الشراء. يجوز للبائع وفقاً لتقديره المطلق تنفيذ طلب الشراء جزئياً وتوزيع المنتجات بين عملائه. يقوم البائع بتسليم كميات المنتجات المطلوبة ضمن حدود الكميات القياسية التي يستخدمها البائع من وقت لآخر. إذا اتفق الطرفان كتابة على أن يسلم البائع المنتجات في موقع الأعمال، ينبغي على العميل أن يكفل إمكانية تسليم المنتجات في نقطة دالة على أرض صلبة جيدة قريبة من الموقع، ويجوز للبائع أن يرفض تفرغ المنتجات إلى المواقع التي تعتبر غير مناسبة حسب تقدير السائق (شريطة أن يبقى هذا الرفض بمثابة تسليماً للمنتجات وفقاً للاتفاق).

3.5 إتمام التسليم: ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً، يجب على العميل تحصيل المنتجات من مقر البائع في المنشأة المخصصة للبائع أو أي موقع آخر قد يخطر به البائع قبل التسليم، وذلك في غضون ثلاثة أيام عمل من إخطار البائع للعميل بأن المنتجات جاهزة. يكتمل التسليم عندما يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط التجارة الدولية "انكوترمز" (Incoterms) المتفق عليها بين الطرفين، أو عندما يزود العميل البائع بإثبات التسليم المنفذ حسب الأصول، أيهما أسبق. لا يُشترط على البائع تقديم عطاءات لتسليم أي كمية من المنتجات التي لم يقدم العميل تعليمات الشحن الخاصة بها في الوقت المناسب. إذا لم يفي العميل بأي التزام تجاه البائع، بما في ذلك تقديم إثبات التسليم، أو يعطي البائع سبباً جيداً للاقتراض بأن العميل لن يفي بتلك الالتزامات، يحق للبائع استرداد المنتجات الموردة بشرط الاحتفاظ بحق الملكية، أو اتخاذ الترتيبات اللازمة للقيام بذلك، حتى وأن تطلب الأمر فصلها عن الأصناف الأخرى، أو حساب أي ضريبة إضافية قد تكون قابلة للتطبيق على المعاملة المحددة. يتحمل العميل تكاليف استعادة الحيازة من قبل البائع، دون المساس بأي حقوق أخرى قد يحتج بها البائع. علاوة على ذلك، إذا فشل العميل في اتخاذ الترتيبات اللازمة لقبول تسليم المنتجات، أو إذا تأخر العميل في ترتيب إجراءات التسليم أو لم يتمكن البائع من التسليم بسبب عدم كفاية سبل الوصول أو التعليمات المقدمة من العميل، أو فشل العميل في الحصول على التعليمات أو الموافقات أو التراخيص اللازمة، يُعتبر التسليم منجزاً، ويجوز للبائع القيام بأي من أو أكثر من الإجراءات التالية (دون الإخلال بأي حق آخر أو تعويض قد يكون مستحق للبائع): (أ) فرض رسوم إضافية على الفشل في التسليم؛ (ب) تحديد مواعيد تسليم جديدة؛ (ج) تخزين المنتجات وفقاً للمادة (9)؛ (د) إصدار فاتورة للعميل بالمنتجات المعنية؛ (هـ) إنهاء الاتفاق دون تحميل البائع مسؤولية قانونية؛ و (و) استرداد جميع التكاليف والخسائر التي تكبدها البائع من العميل.

4.5 الملكية ومخاطر الخسارة. لا ينتقل حق ملكية المنتجات إلى العميل قبل أن يتلقى البائع السداد بالكامل (نقداً أو بأموال مفاصة) للمنتجات وأي منتجات أخرى قدمها البائع للعميل، والتي أصبح تسديد قيمتها مستحقاً. إلى أن تنتقل ملكية المنتجات إلى العميل، يجب على العميل (1) تخزين المنتجات بمعزل عن جميع السلع الأخرى التي يحتفظ بها العميل بحيث تظل قابلة للفرز والتعرف عليها بسهولة بوصفها ممتلكات البائع؛ (2) المحافظة على المنتجات في حالة مرضية، وإبقائها مؤمنة ضد جميع المخاطر مقابل قيمتها الكاملة اعتباراً من تاريخ التسليم.

يجوز للعميل إعادة بيع المنتجات أو استخدامها في سياق عمله المعتاد (ولكن ليس بخلاف ذلك) قبل أن يتلقى البائع المدفوعات المستحقة على المنتجات. ومع ذلك، إذا قام العميل بإعادة بيع المنتجات قبل ذلك الوقت، فإنه يقوم بذلك بصفته موكل وليس

كوكيل للبائع؛ ويمرر حق الملكية على المنتجات من البائع إلى العميل فوراً قبل قيام الأخير بإعادة البيع. تنتقل مخاطر الخسارة إلى العميل بمجرد التسليم وفقاً للفقرة (1.5). باستثناء ما يتعلق بشحنات التصدير، تنتقل مخاطر الخسارة إلى العميل بمجرد انتقال حق الملكية إليه.

6. الإرجاع والمبالغ المستردة والمبادلة

1.6 الإرجاع: سيتم النظر فقط في إرجاع المنتجات التي تم شحنها في الأصل من البائع أو من مورد معتمد "إحالة الشحن" (Drop Shipping) إلى البائع. يجب طلب المرتجعات في غضون 30 يوماً من تاريخ الشحن ما لم يوافق البائع كتابياً على فترة أطول. عندما يطلب العميل إعادة المنتجات إلى البائع، فإنه يشهد أنه هذه المنتجات قد اشترت من البائع ولم يكن هناك استبدال للمنتج من قبل مورد آخر أو موزع أو مصادر أخرى للمنتج. يجب أن يكون أي إرجاع في العبوة الأصلية للمنتج، وأن تكون غير مستخدمة، وفي حالة ليست أسوأ من تلك التي تم تسليمها إلى العميل، إلا إذا صدرت الموافقة على تحليل الفشل / تقييم الضمان من قبل مندوب مبيعات البائع عبر "تصريح إرجاع المواد" (RMA) أو عملية مماثلة قابلة للتطبيق. لا يمكن إرجاع أو استبدال المنتجات المسبقة الصنع. يجب على العميل إعادة جميع العبوات القابلة لإعادة الاستخدام على نفقته إلى البائع وفقاً لتعليمات البائع من وقت لآخر.

2.6 المبادلة: أن أي مادة أو منتج يتم مبادلته يجب أن يكون في عبوته الأصلية، وغير مستخدم، وفي حالة ليست أسوأ من تلك التي تم تسليمها إلى العميل. يجب طلب المبادلة في غضون 30 يوماً من تاريخ الشحن ما لم يوافق البائع كتابياً على فترة أطول. يمكن استبدال المادة (المواد) المعيبة بنفس المادة أو المواد التي تم شراؤها من البائع. لا يمكن استبدال المواد التي تم استخدامها أو تغييرها أو أي مواد تم بيعها للعميل على أنها غير قابلة للإلغاء / غير قابلة للإرجاع (NC / NR) ، ويشمل ذلك أيضاً المواد و المنتجات المسبقة الصنع.

3.6 رسوم إعادة الشحن / إعادة التخزين: يحتفظ البائع بالحق في فرض رسوم الإلغاء وإعادة التخزين، بنسبة 15% كحد أدنى يُخصم من المستحقات المستردة للعميل ولا يرد البائع (التكاليف المترتبة على) الشحن والتعامل الأصلي. يتحمل العميل جميع رسوم إعادة الشحن. لا يقبل البائع بالدفع عند التسليم.

7. المنتجات والخدمات والضمان:

1.7 المنتجات والخدمات: يتم وصف منتجات البائع في كتالوج منتجات البائع (بصيغته المعدلة من وقت لآخر). يحق للبائع إنهاء تصنيع أو عرض أي منتجات أو خدمات أو تعديل مواصفات المنتجات أو الخدمات في أي وقت وحسب تقديره، شريطة أن يواصل البائع توريد أي منتجات أو خدمات على النحو المتفق عليه في طلب الشراء السابق لذلك.

2.7 الضمان: يقدم البائع ضمان بخلو منتجاته من العيوب في المادة والتصنيع لمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ الشحن. **3.7 العيوب:** إذا حدد العميل عيب ظاهر (على النحو المحدد في الفقرة 1.8) في المنتج وأبلغ البائع بهذا العيب المرئي في موعد أقصاه اثنان وسبعون (72) ساعة من التسليم وخلال فترة الضمان المعمول بها والمنصوص عليها في الفقرة (2.7) ورأى البائع، حسب تقديره وحده، أن هذا المنتج معطل أو معيب، يقوم البائع بإصلاح أو استبدال المنتج أو الجزء المعيب باعتبار أن ذلك هو الحل الوحيد، وفقاً لتقديره الخاص.

ولن يكون البائع مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن البحث عن المنتجات المعيبة والعثور عليها (مثل فتح الجدران للعثور على منتج معيب) و/أو الحفر وإزالة العيوب عن المنتجات المعيبة أو ترميم المواد التي ركبت فيها المنتجات.

4.7 المنتجات المصنعة من طرف ثالث: لا تخضع المنتجات المصنعة من طرف ثالث وبيعتها البائع بمقتضى الاتفاق مع العميل للضمانات المذكورة في هذا الاتفاق. ويقدر ما يمنح الطرف الثالث أي شروط ضمان للبائع، يمرر البائع نفس هذه الضمانات إلى العميل، إن وجدت.

5.7 الاستثناء: مع مراعاة أحكام الفقرة (9.7)، لا ينطبق الضمان المنصوص عليه في الفقرة (2.7) على أي عيوب يقرر البائع أنها ناجمة عن:

- (1) الهلاك أو الضرر أثناء النقل؛
- (2) الأسباب الخارجية مثل الحوادث، أو إساءة الاستخدام، أو سوء الاستخدام، أو المشاكل المتعلقة بالطاقة الكهربائية، أو الضرر الناجم عن الحيوانات؛
- (3) التخزين أو الصيانة أو المناولة أو التركيب غير المعقول أو غير الكافي، بما في ذلك التركيب بخلاف ما أوصى به البائع أو من ينوب عنه؛
- (4) أي تعديلات أو إصلاحات (أو محاولات لإجراء تعديلات أو إصلاحات) قام بها طرف آخر غير الطرف المرخص له؛

- (5) أفعال العميل أو إغفاله التي تعرض منطقة التثبيت التي تستخدم فيها المنتجات أو الخدمات ("النظام") إلى أي بيئة غير مناسبة لها، مع المواصفات ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، استخدام العميل للسوائل و/أو الغازات السامة أو المؤكسدة أو الكاوية، وتعرض المنتجات للظروف الجوية القاسية والمياه؛
- (6) أي خلل أو مشاكل ناجمة عن خلل في معدات أو برمجيات تابعة لطرف ثالث مستخدمة مع النظام؛
- (7) أي استخدام لا يتوافق مع الوثائق المقدمة من البائع؛
- (8) العيب الناشئ عن قيام البائع باتباع أي رسم أو تصميم أو مواصفات يقدمها العميل؛
- (9) الاختلاف بين المنتجات وتوصيفها نتيجة للتغييرات التي أدخلت لضمان امتثالها للقانون المنطبق.

6.7 إخلاء المسؤولية. يستبعد البائع جميع الضمانات الأخرى، الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك ضمانات القابلية للتسويق والملاءمة لغرض معين و/ أو ضمان عدم الانتهاك. لن يكون البائع مسؤولاً أمام أي طرف في المسؤولية المشددة أو الضرر أو العقد أو بأي طريقة أخرى عن الأضرار التي تحدث أو يُدعى أن تكون ناتجة عن أي تصميم أو خلل في منتجات البائع. الإصلاح أو الاستبدال أو الاسترداد الجزئي أو الكامل هو الشكل الوحيد والحصري للتعويض المتاح للعميل في حالة المنتجات المعيبة والعواقب التي قد تنشأ عنها.

7.7 الخدمات التي يقدمها البائع ليست ملزمة بتحقيق نتيجة. وتُسبغ مسؤولية البائع تماماً عن الخدمات وأي معلومات غير دقيقة أو إغفال يتعلق بالتصاميم والمشورة والأبعاد المعطاة والبيانات التقنية، والعينات، والتفتيش، والرسومات، والحسابات، والمشورة الحسابية، و/أو غير ذلك من المستندات التي يقدمها البائع في سياق الخدمة إذا لم يتم إبرام طلب شراء مطابق مع العميل فيما يتعلق بالخدمة المعنية، أو إذا تم تقديم الخدمات المعنية مجاناً.

8.7 لن يكون بوسع العميل الادعاء بعيب في الخدمات إذا لم يحتج للبائع في هذا الصدد خطياً في غضون سبعة (7) أيام بعد أداء الخدمة من قبل البائع، أو إذا لم يتمكن العميل بشكل معقول من اكتشاف العيب في الخدمة خلال هذه الفترة، فإنه لم يحتج للبائع كتابياً في هذا الصدد في غضون سبعة أيام بعد اكتشاف العيب في الخدمة.

9.7 بغض النظر عن أي شيء يتعارض مع الاتفاق، فإن جميع حقوق ومطالبات العميل فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات، لأي سبب كان، سوف تنقضي إذا (أ) تأخر العميل في إخطار البائع بموجب هذه الفقرة 7؛ (ب) لم يُمنح البائع الفرصة للتحقيق في الأسس الموضوعية للشكوى أو التحقيق فيها فوراً في الموقع؛ و / أو (ج) فيما يتعلق بالخدمات، انقضاء فترة اثني عشر (12) شهراً بعد تقديم البائع للخدمة.

10.7 يجب على العميل تعويض البائع عن جميع الالتزامات والتكاليف والمصاريف والأضرار والخسائر (بما في ذلك أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة، وخسارة في الأرباح، و الضرر في السمعة وجميع الفوائد، والعقوبات والتكاليف وغيرها من النفقات القانونية والمهنية الأخرى) التي تكبدها أو يتكبدها البائع فيما يتعلق بأي مطالبة مرفوعة ضد البائع أو أحد أعضاء مجموعته بشأن انتهاك فعلي أو مزعوم لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث ناشئة عن استخدام البائع للمواد أو المواصفات التي قدمها العميل للبائع أو فيما يتصل بها، ولا سيما فيما يتعلق بالتصنيع المسبق أو تجميع المنتجات الجاهزة.

8. الشكاوى والمعاناة

1.8 عند التسليم، يجب على العميل فحص المنتجات، أو الترتيب للقيام بذلك، من حيث الحجم والأرقام والعيوب التي قد تنشأ أثناء الفحص الدقيق العادي (يشار إليها فيما يلي باسم "العيوب المرئية"). في هذا السياق، يجب أن يتحمل العميل مخاطر إجراء فحص عشوائي (وليس كامل).

2.8 يجب إبلاغ البائع كتابةً بأي شكوى تتعلق بالحجم أو الأرقام أو العيوب المرئية بعد التسليم مباشرة وفي جميع الحالات في موعد لا يتجاوز 72 ساعة بعد التسليم. يجب على العميل الإبلاغ عن العيوب الأخرى بخلاف العيوب المرئية كتابياً للبائع في غضون سبعة أيام من اكتشافها. يجب أن يصف التقرير بدقة طبيعة الشكوى وأسبابها.

3.8 إذا قام البائع بتسليم المنتجات عند تقديم بيان الجودة أو لوائح المطابقة مع المعايير الأوروبية (CE Hallmark)، أو ما يوازيها بموجب القانون واللوائح المعمول بها، يعتبر هذا المنتج جيداً وسليماً، باستثناء الحالات التي يقدم فيها العميل ما يثبت عكس ذلك من الناحية الفنية.

4.8 حيثما ينطبق ذلك، ينبغي على البائع بذل الجهود لأن تمتثل المنتجات التي تم تسليمها لمتطلبات لائحة "تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية" (REACH) (بصيغتها المعدلة من وقت لآخر) كما هو منشور على الموقع www.echa.europa.eu، إضافة إلى جميع الالتزامات الناشئة عن هذه اللائحة. ومع ذلك، لن يكون البائع مسؤولاً تجاه العميل عن أي إخفاق من جانب البائع أو أي طرف آخر في الامتثال للمتطلبات وجميع الالتزامات الناشئة عن لائحة "تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية".

5.8 تنقضي جميع حقوق العميل ومطالباته المتعلقة بدفع مبلغ من المال و / أو إصلاح أو إعادة تسليم المنتجات ذات الصلة و / أو استكمال العجز، لأي سبب كان، وكذلك أي حق للعميل في إنهاء الاتفاق، (أ) في حالة الإبلاغ المتأخر وفقاً للفقرة 2.8 من هذه الوثيقة، (ب) إذا لم تعط الفرصة للبائع للتحقق فوراً من صحة الشكوى في الموقع، أو الترتيب للقيام بذلك، و/أو (ج) إذا انقضى 12 (اثنا عشر شهراً) منذ تاريخ التسليم.

9. التخزين

إذا فشل العميل في قبول تسليم المنتجات، فحينئذٍ، ودون المساس بالفقرة (2.5)، وباستثناء الحالات التي يكون فيها هذا الفشل أو التأخير ناجماً عن حدث من أحداث القوة القاهرة (كما هو موضَّح في المادة 14)، يجوز للبائع تخزين المنتجات حتى يتم التسليم وتحمل العميل جميع التكاليف والنفقات ذات الصلة (بما في ذلك التأمين).

10. خدمات التصميم والهندسة

1.10 سوف يقدم البائع الخدمات وفقاً لمتطلبات العمل الجيد والسليم. وتستند هذه الخدمات إلى المعلومات المقدمة من قبل العميل، حيث يضمن العميل دقتها واكتمالها. أن كافة العواقب الناجمة عن عدم دقة و/ أو عدم اكتمال هذه المعلومات تقع بالكامل على حساب العميل ومخاطراته.

2.10 تكون الخدمات دائماً مصممة لمشاريع وبرامج محددة، وتستند إلى شراء وتطبيق المنتجات التي يتم انتاجها و/أو تسليمها من البائع أو نيابة عنه. لا يُسمح للعميل باستخدام الخدمات التي يقدمها البائع مع إدخال مواد تابعة لأطراف ثالثة. على أي حال، تكون عواقب مثل هذا الإجراء على حساب العميل ومخاطراته بالكامل.

3.10 أن حقوق الملكية الفكرية (على النحو المحدد في المادة 18) المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك المنهجيات والتقنيات والوثائق ذات الصلة وغيرها من المعلومات أو المعارف المرتبطة بها تبقى مملوكة للبائع. ويحصل العميل، بالقدر اللازم لهذا الغرض، على ترخيص حر غير قابل للتحويل وغير حصري للاستخدام المتفق عليه لهذه الحقوق طوال مدة الاتفاق.

11. الضرائب

1.11 السعر غير شامل الضرائب. باستثناء ما هو محدد في الفاتورة الصادرة عن البائع، يستثني سعر البائع جميع الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ضرائب المبيعات، والاستخدام، والمكوس، والقيمة المضافة، وغيرها من الضرائب المماثلة) والتعريفات والرسوم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الرسوم المفروضة على المنتج (المنتجات) أو فاتورة المواد الخاصة به بموجب أي قانون معمول به (يشار إليها مجتمعةً باسم "الضرائب").

2.11 العميل يدفع الضرائب. يدفع العميل جميع الضرائب الناجمة عن الاتفاق أو أداء البائع بموجب الاتفاق، سواء تم فرضها أو تحصيلها أو اقتطاعها أو تقييمها في وقت الاتفاق أو في وقت لاحق. إذا كان البائع ملزماً بفرض أي ضرائب أو تحصيلها أو اقتطاعها أو تقييمها على أي معاملة بموجب الاتفاق، فإن البائع يرسل فاتورة للعميل تتضمن هذه الضرائب مضافةً إلى سعر الشراء، ما لم يقدم العميل للبائع في وقت تقديم طلب الشراء شهادة إعفاء أو مستندات أخرى كافية للتحقق من الإعفاء من الضرائب.

3.11 حجز الضرائب. إذا تطلب الأمر حجز أي ضرائب من المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع إلى البائع بموجب الاتفاق، (أ) لن يُخصم هذا المبلغ المحتجز من المبالغ المستحقة للبائع على النحو الذي كانت عليه في الأصل، (ب) سيدفع العميل الضرائب نيابة عن البائع لسلطة الضرائب ذات الصلة وفقاً للقانون المعمول به، و (ج) يرسل العميل إلى البائع، في غضون 60 (ستين) يوماً من الدفع، دليلاً على الضرائب المدفوعة بما يكفي لتحديد المبلغ المحتجز والمستلم.

4.11 البائع غير مسؤول. لن يكون البائع بأي حال من الأحوال مسؤولاً عن الضرائب التي يدفعها العميل أو المستحقة عليه. يبقى هذا البند سارياً بعد انتهاء أو إنهاء الاتفاق.

12. مراقبة الصادرات:

يوافق العميل على الامتثال لجميع قوانين وأنظمة التصدير السارية المفعول، بما فيها قوانين وأنظمة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لضمان عدم استخدام المنتجات والمواد والتكنولوجيا التي يوفرها البائع بموجب الاتفاق أو بيعها أو الكشف عنها أو الإفراج عنها أو تحويلها أو إعادة تصديرها انتهاكاً لتلك القوانين والأنظمة. لا يجوز للعميل تصدير أو إعادة تصدير أو نقل أي مادة أو تقنية مقدمة من البائع بموجب الاتفاق بشكل مباشر أو غير مباشر إلى (أ) أي دولة محددة بموجب القانون المعمول به على أنها "دولة راعية للإرهاب" مهما كان وصفها؛ (ب) أي شخص أو كيان مدرج في قائمة مقاطعة أو حظر أو منع التعامل صادرة عن سلطة مختصة بموجب القوانين المنطبقة؛ أو (ج) أي مستخدم نهائي متورط في أي أنشطة أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية. إذا تم اعتبار المنتجات أو الخدمات التي سيتم تصديرها خارج الولايات المتحدة و / أو الاتحاد

الأوروبي، أو نطاقات قضائية أخرى تشترط القوانين فيها إصدار بيانات "الاستخدام المزدوج" للمنتجات، أو أن هذه المنتجات "تعتبر" أو "من المحتمل أن تعتبر" ذات استخدام مزدوج، يتعين على العميل (أو يجب أن يحصل في النهاية من المستخدم النهائي للمنتجات/الخدمات) تزويد البائع، فور طلبه، "بيان المستخدم النهائي" وفقاً للشروط القانونية المنطبقة. لن يكون البائع مسؤولاً تجاه العميل عن أي تأخير، ولن يكون في حالة خرق للالتزامات في حالة إخفاق العميل أو تأخره في تقديم هذا البيان.

13. إنهاء الاتفاق:

1.13 إشعار الإنهاء. يجوز لأي من الطرفين إنهاء العمل بالاتفاق على الفور، من خلال تقديم إشعار كتابي للطرف الآخر في الحالات التالية:

- (1) إذا ارتكب الطرف الآخر خرقاً مادياً لأي شرط بموجب الاتفاق، ومع أن هذا الخرق كان قابلاً للتصحيح، إلا أن الطرف المعني فشل في معالجة هذا الخرق في غضون 30 (ثلاثين) يوماً تقويمياً من الإشعار الكتابي الذي يطلب منه القيام بذلك؛
- (2) فشل الطرف الآخر في سداد أي مبلغ يلزم دفعه بموجب الاتفاق عند استحقاقه، وفشل في معالجة الخرق في غضون ثلاث (3) أيام تقويمية بعد تلقيه إشعار خطي بعدم الدفع؛ أو
- (3) أي إفسار أو تعليق لأعمال الطرف الآخر، أو أي التماس أو إجراء مقدم من أو ضد الطرف الآخر بموجب أي قانون من قوانين الدولة أو الاتحاد أو أي قانون معمول به يتعلق بالإفلاس أو الترتيب أو إعادة التنظيم أو الحراسة القضائية أو التنازل لصالح الدائنين أو غيرها من الإجراءات المماثلة.

2.13 التغيير في السيطرة على مقاليد العمل. في حالة حدوث تغيير مباشر أو غير مباشر في الإدارة العليا أو القدرة على توجيه أو التسبب في توجيه إدارة وسياسات العميل (سواء من خلال ملكية الأسهم التي لها حق التصويت أو بموجب عقد أو غير ذلك)، يجوز للبائع إنهاء الاتفاق على الفور من خلال تقديم إشعار خطي.

3.13 تأثير الإنهاء: لا يؤثر إنهاء العمل بالاتفاق المبرم على أي من حقوق الطرفين وسبل الانتصاف المستحقة قبل الإنهاء. يجب أن تكون حقوق الإنهاء المنصوص عليها في هذه المادة (13) غير مقيدة للحقوق الأخرى التي يتمتع بها الطرف الآخر ولا لسبل الانتصاف التي قد يسمح بها القانون المعمول به أو حقوق الملكية. عند إنهاء الاتفاق، يتعين على العميل، بحسب ما يختاره البائع، إما إعادة جميع المعلومات السرية التي بحوزته إلى البائع أو إتلافها، وتقديم شهادة من قبل أحد موظفي العميل فيما يتعلق بإتلاف جميع معلومات البائع السرية في غضون 15 (خمس عشرة) يوماً تقويمياً. لا يحق للعميل استخدام أي معلومات سرية تخص البائع بعد إنهاء الاتفاق.

4.13 سريان الأحكام بعد الإنهاء: أي حكم من أحكام الاتفاق يقصد به صراحة أو ضمناً أن يدخل حيز النفاذ أو أن يستمر نفاذه عند أو بعد إنهاء الاتفاق أو انقضائه يظل نافذ المفعول بالكامل، بما في ذلك في أي حال من الأحوال الفقرات 1، 10.7، 3.13، 4.13، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 27، 28، و29.

14. القوة القاهرة / التأخير المبرر وعدم وجود معضلة

1.14 القوة القاهرة والاستثناءات الأخرى من المسؤولية. لن يكون أي طرف مسؤولاً تجاه الطرف الآخر عن التزاماته بموجب الاتفاق، ولا يعتبر انتهاكاً أو تقصيراً للالتزامات بموجب الاتفاق بقدر ما يتم فيه تأجيل أو منع أداء هذه الالتزامات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأسباب تتجاوز نطاق السيطرة المعقولة للطرف المتأثر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، والأفعال الإلهية، وأعمال أو إغفال للسلطات الحكومية، والحرائق، والظروف الجوية القاسية، والزلازل، والإضرابات أو اضطرابات العمل الأخرى، والفيضانات، والمخاطر الجسيمة للاختطاف، والحرب (معلنة أو غير معلنة)، والنزاعات المسلحة، أو الأعمال الإرهابية أو التهديدات أو الجوائح والأوبئة أو الحجر صحي أو الكوارث الإقليمية أو الوطنية أو الدولية أو الاضطرابات المدنية أو أعمال الشغب أو تأخير شديد في النقل أو عدم القدرة على الحصول على المواد أو المواد الخام الضرورية أو المكونات أو الخدمات (كل ما سبق تعريفه بأنه "القوة القاهرة")؛ (ب) فيما يتعلق بالبائع، فإن تقصير العميل وتصرفاته، بما في ذلك عدم تزويد البائع في الوقت المناسب بأي إمكانية للوصول والمعلومات والأدوات والمواد، بما في ذلك المواد الخام، وعدم منح الموافقات اللازمة للسماح لمجموعة البائع بأداء الأنشطة المطلوبة في الوقت المناسب، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الظروف المادية المجهولة في الموقع ذات الطابع غير العادي والتي تختلف جوهرياً عن تلك التي يتم مواجهتها في العادة و المتفق عموماً على إنها تحدث ضمن الأعمال المنصوص عليها في الاتفاق، يجب أن تكون مؤهلة أيضاً لأن تُصنّف كقوة القاهرة لصالح البائع. يجب على الطرف المتضرر إخطار الطرف الآخر على الفور في حالة حدوث تأخير بموجب هذه الفقرة. يجب تمديد مواعيد التسليم أو الأداء لفترة مساوية للوقت الضائع الناجم عن هذا التأخير، بالإضافة إلى الوقت الإضافي الذي قد يكون ضرورياً بشكل معقول للتغلب على تأثير هذا التأخير. إذا تأخر البائع بسبب أفعال العميل أو إهماله، أو بسبب العمل المطلوب من متعاقدين

آخرين مع العميل، فيحق للبايع أيضاً تعديل السعر بشكل عادل. لا يعتبر التزام العميل بالدفع تحت أي ظرف من الظروف مبرراً بموجب هذا الحكم. كما يقر العميل ويؤكد بأن خبرته و / أو قدراته من شأنها أن تفي بالتزاماته حتى في حالات القوة القاهرة إلى أقصى حد ممكن وعلى النحو المسموح به بموجب القانون المعمول به.

2.14 الحق في الإنهاء.

إذا امتد التأخير الناشئ عن الظروف المنصوص عليها في هذه المادة (14) لأكثر من 90 (تسعين) يوماً ولم يتفق الطرفان على قاعدة معدلة لاستئناف العمل، والتي قد تتضمن تعديل السعر بشكل عادل، عندئذٍ، يجوز لأي من الطرفين، باستثناء الحالات التي يحدث فيها التأخير من جانب العميل، (وفي هذه الحالة يجوز للبايع فقط)، إنهاء الاتفاق وفقاً لإشعار كتابي مسبق مدته 30 (ثلاثون) يوماً. في مثل حالات التأخير من هذا القبيل، يجب على العميل أن يدفع للبايع السعر التناسبي لجميع الأعمال والتعهدات المنجزة قبل التاريخ الفعلي للإنهاء.

15. الصحة والسلامة البيئية (EHS)

1.15 العميل ملزم بتوفير بيئة عمل آمنة. يتخذ العميل جميع الإجراءات اللازمة لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية ومضمونة، بما في ذلك وسائل النقل والإقامة، عند الاقتضاء، للموظفين التابعين للبايع. على العميل أن يبلغ البائع بأي مخاطر أو تهديدات أو ظروف متغيرة معروفة تؤثر على صحة العامل أو سلامته أو البيئة، بما في ذلك وجود أو احتمال وجود مواد خطرة، وتقديم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك أوراق بيانات السلامة وخطط أمان الموقع وتقييمات المخاطر، وتحليل مخاطر العمل.

2.15 يجب على العميل توفير إمكانية الوصول للبايع إلى موقع العمل والإخطار بالقوانين المعمول بها. من أجل تقييم المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات والأداء بموجب الاتفاق، يجب على العميل تزويد البائع بالإمكانات المعقولة للوصول إلى الموقع والمعدات ذات الصلة. إذا كان عمل البائع في الموقع خاضعاً لمتطلبات البيئة والصحة والسلامة المحلية أو الحكومية أو الوطنية الغير متاحة على نحو معقول، فيجب على العميل إخطار البائع وتقديم نسخ منها إليه.

16. حدود المسؤولية

1.16 الخسائر الخاصة أو الآثار الناجمة عنها. يجب أن تكون سبل الانتصاف المنصوص عليها في هذا الاتفاق هي سبل الانتصاف الوحيدة والحصريّة للعميل (بما في ذلك مطالبات الطرف الثالث). لن يكون البائع مسؤولاً أمام العميل عن أي أضرار غير مباشرة أو خاصة أو لاحقة من أي نوع مثل، على سبيل المثال لا الحصر، أضرار التأخير، أو الضرر الناجم عن انقطاع الأعمال التجارية، أو الكسب الفائت، أو فقدان المدخرات، وفقدان الإيرادات، أو الأموال المفقودة، وفقدان النوايا الحسنة أو فقدان البيانات أو الأضرار المتعلقة بالسمة أو العقوبات أو الغرامات المفروضة، سواء كانت هذه الأضرار تستند أو لا تستند على الخطأ، أو الضمان أو العقد أو أي نظرية قانونية أخرى.

2.16 المسؤولية الكلية. أن المسؤولية الكلية للبايع بموجب الاتفاق أو فيما يتصل به، أزاء المطالبات من أي نوع (بما في ذلك مطالبات الطرف الثالث) سواء كانت في العقود أو المسؤولية التصديرية أو المسؤولية الصارمة، أو الناشئة عن الأداء / عدم الأداء أو خرق الاتفاق، بما في ذلك أي تعويض آخر بموجب الاتفاق، أو تقديم أي منتجات أو خدمات، يجب ألا تتجاوز المبلغ المدفوع أو المستحق للدفع للمنتج أو الخدمة المحددة التي أدت إلى المطالبة.

3.16 سوء السلوك المتعمد. تسري القيود والاستثناءات الموضحة أعلاه في هذه المادة فقط إلى الحد الذي يسمح به القانون الإلزامي المعمول به ولا تنطبق في حالة وجود نية أو سوء سلوك متعمد من جانب البائع أو إدارته.

17. التعويض

يجب على العميل الإعفاء والدفاع عن وتعويض وإبراء ذمة و درء الأذى عن البائع والشركات التابعة للبايع وكل من المسؤولين والمديرين والموظفين والممثلين والمستشارين ("تعويضات البائع") من وضد أي مسؤولية أو خسارة أو ضرر، والمطالبة، والغرامة والعقوبة، والحكم، والتسوية، والتكلفة، والنفقات (بما في ذلك الرسوم والمصاريف القانونية)، بما في ذلك إصابة أو وفاة موظفي العميل أو الأضرار الناجمة عن الاتفاق وأنشطة العميل المتصلة بالاتفاق أو فيما يتصل بهما، و يشمل ذلك (أ) التعامل مع المنتجات أو الخدمات أو تخزينها أو تسويقها أو بيعها أو إعادة بيعها أو توزيعها أو استخدامها أو التصرف بها (سواء تم استخدامها منفردة أو مع مواد أخرى) من قبل العميل أو من قبل أي طرف ثالث في المرافق الخاصة بالعميل أو من قبل أي طرف ثالث في أي مكان أو (ب) فشل العميل في الامتثال لأية تعليمات أو لوائح تتعلق بسلامة (المنتج) أو القانون المعمول به. يظل هذا البند سارياً بعد انتهاء الاتفاق أو إنهائه أو إلغائه.

18. الحقوق الفكرية للبائع

تشمل حقوق الملكية الفكرية للبائع، على سبيل المثال لا الحصر، جميع العلامات التجارية والأسماء التجارية والشعارات التجارية والتصاميم والرموز واللوجو والعلامات المميزة و الشارات وعلامات الخدمة وحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والنماذج والرسومات والمعرفة والمعلومات وأي مواد مميزة أخرى تخص البائع ومجموعة الشركات التابعة للبائع و "اوربيا جروب" (Orbia Group)، سواء كانت خاضعة للتسجيل أو الإيداع أم لا، بما في ذلك جميع التسجيلات أو الطلبات لتسجيل أي من البنود المذكورة أعلاه؛ وجميع الحقوق المدرجة في طبيعة البنود الأتفة الذكر، وجميع الحقوق التي لها تأثير مماثل أو مشابه للحقوق المشار إليها في هذا التعريف، والحق في طلب أي حق من الحقوق المشار إليها في أي ولاية قضائية (يشار إليها فيما يلي باسم "حقوق الملكية الفكرية"). ويحتفظ البائع بجميع حقوق الملكية الفكرية في المنتجات والخدمات، ولا يجوز تفسير أي شيء هنا على أنه يمنح العميل أي حق أو ترخيص، صريح أو ضمني، في حقوق الملكية الفكرية للبائع. وعلى وجه الخصوص، لا يستخدم العميل اسم البائع أو شعاره أو حقوقه الأخرى في الملكية الفكرية دون موافقة البائع الخطية المسبقة. علاوة على ذلك، لن يفعل العميل أو يفشل في القيام بأي شيء من شأنه انتهاك حقوق الملكية الفكرية للبائع أو إتلافها أو تعريضها للخطر أو الإضرار بها. على وجه الخصوص، لن يقوم العميل بما يلي: (أ) تعديل أو إزالة أو تشويه أي علامات أو وسائل أخرى لتعريف المنتجات أو الخدمات التي يقدمها البائع؛ (ب) استخدام حقوق الملكية الفكرية للبائع بطريقة تؤثر على طابعه المميز أو صلاحيته؛ (ج) استخدام علامات تجارية بخلاف العلامات التجارية للبائع فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي يقدمها البائع دون موافقة كتابية صريحة مسبقة من البائع، أو (د) استخدام العلامات التجارية أو الأسماء التجارية المشابهة للعلامات التجارية أو الأسماء التجارية للبائع التي قد تسبب الالتباس أو الخداع. للأغراض الواردة هنا، تشير "مجموعة البائع" إلى شركة "ويفن بي. في." (Wavin B.V.) والشركات التابعة لها ومجموعة شركاتها، وتشير "مجموعة أوربيا" (Orbia Group) على "اوربيا ادفانس كوربوريشن اس أي بي، دي سي (Orbia Advance Corporation, S.A.B. de C.V.) والشركات التابعة لها ومجموعة الشركات العاملة معها.

19. خصوصية البيانات

يمتثل كل طرف لجميع قوانين حماية البيانات المعمول بها. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، لن يقوم البائع (أو المتعاقدين معه من الباطن) بإتاحة المعلومات المتعلقة بأي أشخاص طبيعيين محددين أو يمكن التعرف عليهم ("البيانات الشخصية") لصالح العميل أو نيابة عنه. في حالة قيام البائع بمعالجة البيانات الشخصية كجزء من أغراضه التجارية المشروعة، فسيقوم بذلك وفقاً لإشعار خصوصية البائع المتاح في <https://www.wavin.com/middle-east/privacy-notice>.

20. السرية

يُفصد بتعبير "المعلومات السرية" أحكام الاتفاق وجميع المعلومات غير العامة أو البيانات التقنية أو الدراية الفنية بأي شكل من الأشكال والمواد (بما في ذلك العينات) المتعلقة بالأعمال التجارية و/ أو المنتجات و/ أو الخدمات و/ أو أنشطة البائع و/ أو الشركات التابعة له، التي تم الكشف عنها أو إتاحتها للعميل ضمن بنود الاتفاق، سواء شفهيًا أو خطيًا، أو في صيغ إلكترونية أو غيرها، وسواء تم تمييزها على أنها مملوكة أو سرية، وأي معلومات مستمدة من المعلومات السرية؛ شريطة أن المعلومات السرية لا تتضمن (1) المعلومات المعروفة لدى العميل وقت الكشف عنها، أو التي حصل عليها العميل بشكل شرعي على أساس غير سري من طرف ثالث؛ (2) تلك التي أصبحت الآن، أو فيما بعد، و من دون تدخل العميل أو إخفاقه في التصرف، معروفة عموماً لدى الجمهور؛ أو (3) المعلومات التي تم تطويرها بشكل مستقل من قبل العميل دون الاعتماد على المعلومات السرية، كما يظهر بالأدلة التوثيقية الحديثة. لا يجوز للعميل استخدام المعلومات السرية إلا لغرض ممارسة حقوقه أو أداء التزاماته بموجب الاتفاق ("الغرض"). لا يجوز للعميل أن يفصح عن المعلومات السرية لأي طرف ثالث باستثناء موظفيه ووكلائه الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات للغرض المطلوب، والذين يلزمون أنفسهم خطياً بالمحافظة على سرية المعلومات، على الأقل بنفس الصرامة التي تتضمنها تلك الالتزامات. لا يجوز للعميل عكس هندسة أي معلومات سرية، بما في ذلك أي عينات، دون إذن البائع. يتخذ الزبون ضمانات معقولة وحكيمة لمنع استخدام أو إفشاء المعلومات السرية المخالفة لذلك. ويكون العميل مسؤولاً عن التزامات موظفيه ووكلائه بموجب الاتفاق، ويتحمل العميل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أي إخلال بهذا الاتفاق من جانب موظفيه ووكلائه، والتي من شأنها أن تشكل خرقاً لهذا الاتفاق إذا ارتكبها العميل مباشرة، بما في ذلك الاستخدام غير المأذون به للمعلومات السرية دون قيود. وبناء على طلب البائع، يعيد الزبون فوراً جميع النسخ، سواء كانت مكتوبة أو إلكترونية أو بأي شكل آخر، من أي من هذه المعلومات السرية، أو أن يبادر إلى حذف المعلومات السرية وإتلافها بطريقة آمنة. على الرغم مما سبق ذكره، يجوز للعميل الاحتفاظ بنسخة واحدة من المعلومات السرية لأغراض إدارة السجلات، أو حفظ نسخ منها في أنظمة النسخ الاحتياطي الأرشيفية على مستوى المؤسسة.

إلى جانب إتلاف المعلومات السرية أو الاحتفاظ بها، يجب على العميل الاستمرار في الوفاء بالتزامات السرية بموجب هذا الاتفاق. في حالة مطالبة العميل بالكشف عن أي معلومات سرية بأمر من محكمة أو من أي وكالة حكومية، بموجب القانون أو اللوائح التنظيمية أو الإجراءات القضائية أو الإدارية، يقوم العميل بما يلي: (أ) توجيه إشعار خطي مسبق بهذا الكشف إلى البائع، إذا كان مسموحاً به قانوناً؛ (ب) التعاون المعقول مع البائع، بناءً على طلب البائع ونفقته، لمقاومة هذا الكشف أو الحد منه أو للحصول على أمر وقائي؛ (ج) في حالة عدم وجود أمر وقائي أو سبل انتصاف أخرى، يقتصر الكشف على ذلك الجزء من المعلومات السرية المطلوب من الناحية القانونية للكشف عنه في رأي المحامي والتأكد من سرية التعامل مع المعلومة التي تم الكشف عنها. وبعد إنهاء العمل بالاتفاق، ستنظّل التزامات العميل بموجب هذا الاتفاق فيما يتعلق بالمعلومات السرية نافذة بالكامل على النحو التالي: (1) في حالة وجود أي معلومات سرية تشكل سراً تجارياً بالمعنى المقصود في القانون المعمول به، طالما ظلت هذه المعلومات سراً تجارياً؛ أو (2) في حالة وجود أي معلومات أو مواد سرية أخرى، لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ الإفصاح. يحق للبائع الحصول على تعويض قضائي عن أي خرق أو تهديد بخرق هذا الحكم دون الحاجة إلى نشر سند أو إثبات الأضرار.

21. بيانات العميل

1.21 يمتلك العميل "بيانات العميل" و"الترخيص الممنوح من البائع". يقر البائع بأنه، في العلاقة بين البائع والعميل، يمتلك العميل جميع الحقوق والملكية والمصلحة، بما في ذلك جميع حقوق الملكية الفكرية، في بيانات العميل (كما هو موضح أدناه). يمنح العميل بموجب هذا البائع (1) ترخيص غير حصري، ودائم، وغير قابل للإلغاء، وخالي من حقوق الملكية، ومدفوع بالكامل، على نطاق العالم، لاستنساخ بيانات العميل، وتوزيعها وتعديلها واستخدامها وعرضها لأغراض البحث الداخلي وتطوير المنتجات / الخدمات وتوفير المنتجات والخدمات للعميل، وتوزيعها واستخدامها وعرضها لأغراض البحث الداخلي وتطوير المنتجات / الخدمات ومدفوع بالكامل لإعادة إنتاج وتوزيع وتعديل واستخدام وعرض بيانات العميل المدمجة ضمن الإحصائيات المجمعة. تعني عبارة "بيانات العميل"، بخلاف الإحصاءات المجمعة، والمعلومات والبيانات والمحتويات الأخرى، بأي شكل أو على أي وسيط، يتم إرسالها أو نشرها أو نقلها أو إتاحتها بواسطة العميل أو نيابة عنه أو المستخدم لمنتج العميل أو الخدمات التي تتضمن المنتج أو الخدمات موضوع الاتفاق، إلى البائع التي يتم إنشاؤها بواسطة المنتج أو الخدمة أو استخدام المنتج أو الخدمة، شريطة أن تستبعد "بيانات العميل" أي بيانات شخصية. لا يوجد في الاتفاق ما يحد من أي حقوق ممنوحة من العميل إلى البائع في أي اتفاق آخر.

2.21 تعليقات العميل: إذا اقترح العميل أو أي من موظفيه أو مقاوليه أو أوصى بإدخال تغييرات على المنتج أو الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إدخال ميزات جديدة أو الوظائف المتعلقة بها، أو شارك أي تعليقات أو أسئلة أو اقتراحات أو ما شابه ("التعليقات")، فإن البائع حر في استخدام هذه المعلومات بصرف النظر عن أي التزام أو قيود أخرى بين الأطراف التي تحكم مثل هذه التعليقات الواردة من العميل. يتنازل العميل بموجب هذا إلى البائع نيابةً عن العميل، وعن موظفيه ومقاوليه و / أو وكلائه، عن جميع الحقوق والملكية والمصالح الواردة في التعليقات وما يتعلق بها، وللبيع الحرة، دون أي إسناد أو تعويض إلى أي طرف، في استخدام أي أفكار أو معرفة أو مفاهيم أو تقنيات أو غير ذلك من حقوق الملكية الفكرية الواردة في التعليقات، لأي غرض كان، على الرغم من أن البائع غير مطالب بالاستعانة بأي تعليقات.

22. الإحصاءات المجمعة:

بصرف النظر عن كل ما يخالف الاتفاق، أو يتعارض مع أي اتفاق آخر لعدم الإفصاح بين الطرفين، يجوز للبائع مراقبة استخدام العميل للمنتج أو الخدمات وجمع الإحصاءات المجمعة (على النحو المحدد أدناه). في العلاقة التي تربط البائع بالعميل، فإن جميع الحقوق والملكية والمصلحة في الإحصائيات المجمعة وجميع حقوق الملكية الفكرية الواردة فيها تعود إلى البائع فقط ويحتفظ بها. ويقر العميل بأنه يجوز للبائع جمع إحصاءات مجمعة استناداً إلى بيانات العميل التي تم جمعها من استخدام العميل (أو زبائنه) للمنتج أو الخدمات. يوافق العميل على أنه يجوز للبائع (1) أن يجعل الإحصاءات المجمعة متاحة للجمهور امتثالاً للقانون الواجب التطبيق، و (2) أن يستخدم الإحصاءات المجمعة بالقدر والأسلوب المسموح بهما بموجب القانون الواجب التطبيق، شريطة ألا تظهر هذه الإحصاءات المجمعة هوية العميل صراحة. "الإحصاءات المجمعة" تعني البيانات والمعلومات المتعلقة باستخدام العميل (أو عملائه) للمنتج أو الخدمات التي يستخدمها البائع بشكل إجمالي ولا تحدد هوية العميل بشكل مباشر، بما في ذلك تجميع المعلومات الإحصائية ومعلومات الأداء المتعلقة بالتوفير والتشغيل لمنتجات وخدمات البائع.

23. الامتثال للقانون الواجب التطبيق

1.23 معايير الصناعة يستند الاتفاق إلى قيام البائع بتصميم، واختبار وتسليم المنتجات والخدمات وفقاً لما يلي: (1) معايير التصميم الخاصة به وعمليات التصنيع والإجراءات وبرنامج ضمان الجودة؛ (2) المواصفات والأكواد والمعايير الصناعية السارية اعتباراً من تاريخ إبرام الاتفاق كما هو محدد للبائع؛ (3) القانون الواجب التطبيق؛ و (4) أي شروط ومواصفات مكتوبة متفق عليها بصورة متبادلة ترد في الاتفاق. إذا طرأ أي تغيير على ما سبق ذكره، يجوز للبائع أن يجري تغيير على المنتجات والخدمات من جانب واحد لضمان الامتثال لأي مما سبق. بالإضافة إلى ذلك، يحق للبائع تعديل السعر المتفق عليه أو تاريخ التسليم / الأداء أو الضمانات من جانب واحد. إذا حال أي تغيير من هذا القبيل دون قيام البائع بتنفيذ التزاماته دون انتهاك القانون المنطبق أو أن هذا التغيير يجعل تنفيذ البائع لالتزاماته عبئاً مرهقاً أو غير متوازن بشكل غير معقول، يكون للبائع أيضاً الحق في إنهاء الاتفاق دون أي مسؤولية.

2.23 الامتثال للقوانين المعمول بها. بغض النظر عن أي حكم آخر من أحكام الاتفاق، تمتثل الأطراف في جميع الأوقات لجميع القوانين المنطبقة لدى تنفيذ الاتفاق.

3.23 مكافحة الرشوة والفساد. يجب على العميل التأكد من أنه هو أو مديره أو موظفيه أو المتعاقدين معه من الباطن، لن يعرضوا أو يقدمون وعوداً أو يمنحوا أي مزايا مالية أو مزايا أخرى من أي نوع لموظفي البائع أو الأطراف الثالثة (بما في ذلك موظفي الخدمة المدنية) من أجل الحصول على أو الاحتفاظ بمصلحة تجارية أو غيرها من الميزات غير السليمة، فيما يتعلق بالاتفاق. وسوف يلتزم العميل بجميع تشريعات مكافحة الرشوة السارية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قانون ممارسات الفساد في الخارج في الولايات المتحدة وقانون الرشوة في المملكة المتحدة)، وأنه وضع تدابير وقائية كافية لضمان امتثال الموظفين والمتعاقدين من الباطن للتشريعات السارية بهذا الشأن.

24. التنازل والإحلال والتعاقد من الباطن

1.24 لا يجوز للعميل التنازل عن الاتفاق أو استبداله، كلياً أو جزئياً، بما في ذلك من خلال تغيير هيكل العميل أو ملكيته دون موافقة كتابية مسبقة من البائع، والتي لا يجوز تأخيرها أو حجبها بشكل غير معقول، شريطة أن يكون للبائع الحق في حجب هذه الموافقة في أي حال إذا كان المتنازل له / الجديد يفتقر إلى القدرة المالية الكافية، أو كان منافساً قائماً أو محتملاً للبائع أو الشركات التابعة له، أو تسبب في انتهاك مجموعة البائعين للقانون المعمول به، و / أو عدم استيفائه لمدونة أخلاقيات البائع. يجوز للبائع أن يحيل أو يستبدل الاتفاق لأطراف ثالثة، كلياً أو جزئياً، وينبغي على البائع حينئذ إرسال إشعار كتابي إلى العميل في مثل هذه الحالة. يتفق الطرفان على تنفيذ ما يلزم من المستندات التي قد تكون ضرورية لتفعيل التنازلات أو الإحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة. في حالة الإحالة أو التنازل من جانب العميل، يجب على العميل أن يطلب من الطرف الجديد/ المتنازل له أن يوفر ضماناً إضافياً للدفع بناء على طلب البائع المعقول. يعتبر أي تنازل أو تجديد بالمخالفة لما ورد أعلاه باطلاً ومن دون أثر بالنسبة للطرفين.

25. المتعاقدون من الباطن

للبائع الحق في التعاقد من الباطن للوفاء بالتزاماته بمقتضى هذا الاتفاق. أن قيام البائع بالتعاقد من الباطن لا يعفيه من المسؤولية بمقتضى هذا الاتفاق عن الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد من الباطن.

26. التغييرات:

يجوز لكل طرف أن يقترح في أي وقت إدخال تغييرات على الاتفاق في شكل مسودة طلب تغيير. ولا يلزم أي من الطرفين بالمضي قدماً في طلب التغيير إلى أن يوافق الطرفين على هذا التغيير خطياً. وما لم يتفق الطرفين على خلاف ذلك، يكون تسعير الأعمال الإضافية الناشئة عن مثل هذه التغييرات وفقاً لتكلفة الوقت والمواد للبائع في وقت التغيير.

القانون الواجب التطبيق:

يخضع الاتفاق ويُفسر وفقاً لقوانين الولاية القضائية التي أُدمج فيها البائع، مع استبعاد قواعد تنازع القوانين في أي حال من الأحوال. يقر الطرفان ويوافقان على الاستبعاد الصريح لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (بشار إليها غالباً باسم اتفاقية مبيعات فيينا).

28. تسوية المنازعات

يخضع أي نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو فيما يتعلق بالاتفاق أو موضوعه أو تشكيله (بما في ذلك النزاعات أو المطالبات غير التعاقدية) للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم المختصة في الولاية القضائية والمنطقة التي تم فيها تأسيس البائع، وتخضع الأطراف بموجب هذا بشكل غير قابل للنقض للاختصاص القضائي الحصري لتلك المحاكم لهذه الأغراض.

29. أحكام عامة

1.29 الاتفاق الكامل. يمثل هذا الاتفاق مجمل الاتفاق الكامل بين الطرفين ويحل محل ويبطل جميع الاتفاقات والوعود والتأكيدات والضمانات والإقرارات والتفاهات السابقة بينهما، سواء كانت مكتوبة أو شفوية، فيما يتعلق بموضوعها. ويستعاض عن أي اتفاقات سابقة يبرمها الطرفين وفيما بينها بهذا الاتفاق.

2.29 لا تعديل شفوي. لن يكون أي تعديل أو تغيير أو إلغاء أو تنازل أو تغيير آخر ملزماً لأي من الطرفين ما لم يتم الاتفاق عليه كتابياً من قبل الممثلين المفوضين للطرفين. يوافق كل طرف على أنه لم يعتمد على أي إقرارات من الطرف الآخر غير واردة في هذا الاتفاق أو أنه تم حصته عليها.

3.29 القابلية للفصل. لا يؤثر بطلان أي جزء من الاتفاق، سواء جزئياً أو كلياً، على سريان الأجزاء الأخرى منه. في حالة اعتبار أي حكم من أحكام الاتفاق غير صالح أو غير قابل للتنفيذ، يتم فقط فصل الجزء غير الصالح أو غير القابل للتنفيذ من الحكم، مع ترك ما تبقى من الجملة، والشرط، والحكم سليماً وساري المفعول ونافذاً إلى الحد الذي لا يعتبر غير صالح أو غير قابل للتنفيذ.

4.29 العناوين. أن عناوين الفقرات والأحكام الواردة هنا هي لتسهيل الرجوع إليها فقط، ولن تقيّد في معنى أو تفسير أي حكم من أحكام الاتفاق.

الملحق 1: الأحكام الخاصة ببلدان محددة :

الأحكام الخاصة بكل بلد أدناه ستحل محل أو تكمل الأحكام المكافئة لها في الأحكام والشروط كما هو مبين. وفي حالة وجود تعارض بين هذه الأحكام الخاصة ببلدان محددة والأحكام والشروط، فإن هذه الأحكام الخاصة ببلدان محددة ستسود.

1. الإمارات العربية المتحدة ("UAE")

بالإضافة إلى التقيد أو عدم التقيد بالأحكام والشروط، ينطبق ما يلي على العملاء في الإمارات العربية المتحدة.

أ. تعريفات

يجب أن يكون للتعريفات المستخدمة في هذه الأحكام الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة المعنى الموجود في الأحكام والشروط.

ب. استبدال الفقرة 6.7

بالنسبة لأي عميل مقيم في الإمارات العربية المتحدة، يجب أن تحل هذه الفقرة (6.7) محل الحكم المكافئ للشروط والأحكام في الفقرة (6.7) على النحو التالي:

6.7 إخلاء المسؤولية. إلى الحد الأقصى الذي يسمح به القانون المعمول به، فإن البائع يستبعد جميع الضمانات الأخرى، الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك ضمانات القابلية للتسويق والملاءمة لغرض معين و/ أو ضمان عدم الانتهاك. لن يكون البائع مسؤولاً أمام أي طرف في المسؤولية المشددة أو الضرر أو العقد أو بأي طريقة أخرى عن الأضرار التي تحدث أو يُدعى أن تكون ناتجة عن أي تصميم أو خلل في منتجات البائع. الإصلاح أو الاستبدال أو الاسترداد الجزئي أو الكامل هو الشكل الوحيد والحصري للتعويض المتاح للعميل في حالة المنتجات المعيبة والعواقب التي قد تنشأ عنها".

ج. تعديل الفقرة 1.13

بالنسبة لأي عميل مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه الفقرة (1.13) سوف تعدل الحكم المكافئ للشروط والأحكام في البند 6.7 على النحو التالي:

1.13 إشعار الإنهاء. يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاق فوراً دون أمر من المحكمة، من خلال تقديم إشعار كتابي للطرف الآخر إذا:

(رابعا) ارتكب الطرف الآخر خرقاً مادياً لأي فقرة بموجب الاتفاق، وفشل في معالجة هذا الخرق (مع أن هذا الخرق كان قابلاً للتصحيح) في غضون 30 (ثلاثين) يوماً تقويمياً من الإشعار الكتابي الذي يطلب منه القيام بذلك؛

(خامساً) فشل الطرف الآخر في سداد أي دفعة مطلوبة بموجب الاتفاق عند استحقاقها، وفشله في معالجة الخرق في غضون 3 أيام تقويمية بعد استلام إشعار كتابي بعدم الدفع؛ أو

(سادساً) أي إفسار أو تعليق لعمليات الطرف الآخر أو أي التماس أو إجراء يقدمه الطرف الآخر أو يُقدم ضده بموجب أي قانون من الدولة أو الاتحاد أو أي قانون معمول به يتعلق بالإفلاس أو الترتيب أو إعادة التنظيم أو الحراسة القضائية أو التنازل لصالح الدائنين أو أي إجراءات مماثلة أخرى.

د. حذف الفقرة 4.8

بالنسبة لأي عميل مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتم حذف الفقرة (4.8).